



الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا
لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة السادسة عشرة
(٣-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٣

الملحق رقم ١١



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٣
الملحق رقم ١١

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة السادسة عشرة

(٣-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

في الدورة السادسة عشرة، أجرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في موضوعين ذوي أولوية هما ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية“ و ”خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل“.

وتضمنت الدورة اجتماعي مائدة مستديرة وزاريين تناول أولهما موضوع ”استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“ وثانيهما ”تسخير العلم والتكنولوجيا لمواجهة التحديات الإنمائية“. وكانت أكثر من ١٥ من الدول الأعضاء المشاركة ممثلة على المستوى الوزاري. وكان من بين المشاركين أيضا رؤساء لهيئات دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو ممثلون عنها، علاوة على ممثلين عن المجتمع المدني وهيئات الأعمال والدوائر التقنية والأكاديمية.

وعند استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ركز المشاركون على عدد من القضايا الرئيسية. أولا، نظرا للنمو السريع في توافر خدمات الهاتف النقال منذ عام ٢٠٠٥، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة لأكثر من نصف سكان العالم. ولم يصبح ذلك ممكنا نتيجة للزيادة في إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف النقال وحسب، وإنما أيضا بسبب الانتشار التدريجي للخدمات والتطبيقات التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في طائفة من القطاعات الاجتماعية من قبيل الحكومة الإلكترونية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والخدمات الإنمائية عموما. ولم تساعد هذه الوسائل الأحدث لتوفير الخدمات في التعجيل بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالميا وحسب، وإنما أعطت معنى جديدا لطبيعة مجتمع المعلومات والفوائد التي يقدمها للعالم النامي.

ولكن في الوقت نفسه، هناك قلق متنام من أن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة وأن تلك الفوائد، فيما يتعلق بغالبية السكان عالميا، لا تتزايد تلقائيا. والنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال ذات النطاق العريض، خاصة في البلدان المتقدمة النمو، يسبب تباينا متزايدا من حيث توافر الإنترنت وإمكانية الوصول إليها في أجزاء كبيرة من العالم، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفي عدد من البلدان النامية، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

وتطبيقاتها ليست متاحة بعد أو ليست متاحة بتكلفة يمكن لغالبية السكان تحملها، خاصة من يعيشون في المناطق الريفية. كما تتغير طبيعة الفجوة الرقمية تدريجياً: من قيامها بصفة رئيسية على توافر إمكانية الوصول إلى الخدمات أم لا، فقد أصبحت الفجوة الرقمية تتسم الآن بنوعية فرص الوصول (خاصة الوصول إلى شبكات النطاق العريض)، وحجم المعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يستمدوها منها. ونتيجة لذلك، بالنسبة لأغلبية الفقراء، فإن الفائدة المرجوة من العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد.

وتشديداً على هذا الواقع، أكد المشاركون على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد، تواجه البلدان النامية عقبات في عدد من المجالات المهمة، مثل الافتقار إلى البيئة التمكينية الملائمة، والموارد، والهياكل الأساسية، والتعليم، والقدرات، والاستثمار، والمصولة، والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدققاتها. وسلم المشاركون في هذا الصدد بضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية.

ولا يزال من الضروري مواصلة الجهود من حيث بناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية معالجة التحديات المستمرة لبناء مجتمع المعلومات، خاصة من أجل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن الضروري التركيز على تنمية القدرات والدعم المستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات الرامية إلى تقديم المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات شامل للجميع محوره الإنسان ووجهته التنمية.

ومنذ أن انعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، برزت مواضيع جديدة بوصفها ذات أهمية، خاصة المواضيع المتصلة بتطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الميدانين الاجتماعي والبيئي. وفي هذا الصدد، ركز المشاركون على مسائل من قبيل تطبيقات الأنشطة البيئية الإلكترونية، ومساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتظل مسائل أخرى من قبيل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والحوسبة السحابية تتسم بأهمية بالغة. وهناك أيضاً تزايد في القلق بشأن الاستخدام المسؤول لشبكة الإنترنت وحماية الخصوصية على الشبكة، خاصة استغلال وإيذاء الجماعات الضعيفة من المجتمع، لا سيما الأطفال والشباب.

وشدد المشاركون على أهمية تعزيز مجتمع المعلومات الشامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة اعتبارات نوع الجنس، والثقافة، والشباب، وسائر الفئات ناقصة التمثيل. وأهابوا بجميع أصحاب المصلحة الإبقاء على هدف سد الفجوة الرقمية وإيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز على توفير البنية التحتية اللازمة لوصول الجميع إلى النطاق العريض بأسعار ميسورة في البلدان النامية. وحث المشاركون أيضا جميع أصحاب المصلحة على توفير الموارد الكافية وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا.

وقدم المدير العام المساعد للاتصالات والمعلومات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عرضا عن عملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، تحت عنوان نحو مجتمعات معرفة لأغراض السلام والتنمية المستدامة، نظمته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمت صياغة البيان الختامي للمناسبة، "إتاحة المعلومات والمعارف للجميع: توسيع نطاق الرؤية وتحديد الالتزام"، عن طريق جلسات صياغة مفتوحة لأصحاب المصلحة المتعددين بوصف ذلك مساهمة في عملية الاستعراض المستمرة للمؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات.

وتقدم الوفد الروسي خلال دورة اللجنة بمقترح رسمي لاستضافة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٥ في سوتشي. وفي حين رحبت بعض الوفود بهذا المقترح، أعلنت وفود أخرى أن طرائق متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات ستحددها الجمعية العامة في أواخر عام ٢٠١٣، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٥/٦٧.

وحثت اللجنة الأمين العام على كفالة مواصلة توفير التمويل لمنتدى إدارة الإنترنت وهياكله، تحضيراً للاجتماع الثامن للمنتدى وما يليه من اجتماعات، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت والتابع للجنة.

وسلم المشاركون بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بشؤون الإنترنت، وليس شؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المنشأ حديثاً، والمعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ١٩٥/٦٧، لاحظت اللجنة عقد أول اجتماع للفريق العامل، وهو الاجتماع الذي عقده رئيس الفريق في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. ولاحظت اللجنة أيضاً أن استبياناً سيصدر لجمع مساهمات موضوعية من جميع أصحاب المصلحة وأن الاجتماع المقبل للفريق العامل سينعقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقرير عن التقدم المحرز في ذلك الشأن.

وفي أثناء مناقشة الموضوعين ذوي الأولوية "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية" و "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل"، سلط المشاركون الضوء على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومساهماتها في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها، والتصدي للتحديات العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة. وشدد المشاركون على الدور الأساسي الذي تقوم به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز وتمكين العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. ولاحظ المشاركون أيضاً أن التعلم التعاوني والتعاون وتبادل أفضل الممارسات هي مسائل ذات أهمية مركزية في الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وتنظيم الأعمال الحرة، وأنها تنطوي على بناء القدرات الاستيعابية والإنتاجية على المستويين الفردي والتنظيمي.

ولاحظ المشاركون أنه رغم أن تسارع التوسع الحضري في البلدان النامية يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الكثيرين، فإن ذلك لم يشمل الجميع وأنشأ عدداً من التحديات الشاملة لعدة قطاعات أمام الحوكمة الحضرية، بما في ذلك الاحتلالات في نوعية الحياة ومشاكل أخرى. وفي هذا الصدد، سلط المشاركون الضوء على أن المدن هي مراكز للابتكار وأن مجمل نمو البلدان وتنميتها يعتمد إلى حد بعيد على نجاح المدن وقابليتها للسكنى واستدامتها. وأشاروا أيضاً إلى أن التحديات التي تواجه المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية في البلدان النامية تختلف كثيراً عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو وتتطلب تحليلاً خاصاً في سياق تدخلات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

وركز المشاركون على الطابع الوطني والدولي للمناقشات وتقدموا بعدد من النداءات من أجل العمل إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وبصفة رئيسية، شجع المشاركون الحكومات الوطنية على ما يلي: إنشاء آليات للحكومة تيسر التخطيط المجتمعي المبتكر والمتكامل والمتعدد التخصصات للمجتمعات الحضرية وشبه الحضرية؛ وإدماج

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البنية التحتية للمدن، حسب الاقتضاء، لزيادة كفاءة الخدمات والتنقل وتوفير السلامة للمواطنين؛ ووضع أطر تنظيمية تعمم مراعاة قضايا الاستدامة في المشاريع الحضرية وتدعم نماذج الأعمال التجارية التي تعزز الحلول المبتكرة. ودعا المشاركون أيضا الحكومات المحلية إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق فوائد متبادلة، بما في ذلك دعم التعليم العالي والتدريب المهني في المهارات اللازمة لإيجاد قوى عاملة حضرية رفيعة المستوى.

وشجع المشاركون اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على توعية مقرري السياسات بعملية الابتكار وتحديد فرص معينة للبلدان النامية للاستفادة من ذلك الابتكار.

وشجع المشاركون أيضا اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد على توعية دوائر تقرير السياسات الحضرية بدور العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار، ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تيسير التخطيط الإقليمي المتكامل والتصميم المكاني واستهلاك الموارد المستدام، والإدارة الفعالة للخدمات في المدن والمجتمعات شبه الحضرية بطريقة تراعي الشؤون الجنسانية. وشجع المشاركون اللجنة على توفير منتدى من أجل بناء مستودعات لأفضل الممارسات، والنماذج المبتكرة المحلية الناجحة، ودراسات الحالات الفردية، والخبرة في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار في علاقة تعاونية مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الاستدامة والإدارة، ولتوفير الحلول لمواجهة التحديات في القطاعات الحضرية الرئيسية في البلدان النامية بالنظر إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة.

وفي إطار بند جدول الأعمال المعنون "عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار"، أحاط المشاركون علما مع الارتياح بالجودة العالية لعملية الاستعراض الخاصة بالجمهورية الدومينيكية التي أعدها الأونكتاد، وأعربوا عن ترحيبهم بعمليات الاستعراض المقبلة للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر إجراؤها لكل من تايلند وعمان وفييت نام. وأشاروا أيضا إلى البحث الاستباقي عن التمويل من أجل توسيع نطاق عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنفيذها، ودعوا إلى التخطيط لإجراء عمليات تحديث دورية للمعلومات عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت فيها عمليات الاستعراض. ودعا المشاركون تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي قابلتها في تنفيذ التوصيات. وشجعوا أيضا المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية على تحسين إدماج المنظورات الجنسانية في عمليات الاستعراض، حسب الاقتضاء.

وقدم رئيس اللجنة عرضاً عن الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وسلط الرئيس الضوء على اجتماع مكتب المجلس مع رؤساء اللجان الفنية الذي عقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأطلع اللجنة على آرائه بشأن العملية.

وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرارين، اللذين يتعلق أحدهما بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ويتعلق الآخر بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها. وخلال عرض مشروع القرار المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، قدم ممثل السويد مقترحا يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠ بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها، إلا أن ذلك لم يحظ بتوافق في الآراء*.

* للحصول على مزيد من المعلومات عن الدورة، انظر الموقع www.unctad.org/cstd.

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها . . .
١	ألف - مشروعا قرارين يُراد من المجلس أن يعتمدهما
١	مشروع القرار الأول - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
١٢	مشروع القرار الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٩	باء - مشروع مقرر يُراد من المجلس أن يعتمده
١٩	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة عشرة وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها المقدمة إلى الدورة السابعة عشرة للجنة
٢٠	جيم - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
٢٠	المقرر ١٠١/١٦
٢٠	الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السادسة عشرة
٢١	الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي .
٢٤	الثالث - الموضوعان ذوا الأولوية:
٢٤	(أ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية
٢٤	(ب) خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل
٢٨	الرابع - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار
٢٩	الخامس - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة السابعة عشرة للجنة
٣٠	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة ووثائقها
٣١	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة
٣٢	الثامن - تنظيم الدورة
٣٢	ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٣٢ الحضور	باء -
٣٢ انتخاب أعضاء المكتب	جيم -
٣٣ جدول الأعمال وتنظيم الدورة	دال -
٣٤ الوثائق	هاء -
٣٥ قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة	المرفق

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات
بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين يُراد من المجلس أن يعتمدهما

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعين القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والمتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل"^(٣)،

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق والوثيقة A/60/687.

(٢) A/68/65-E/2013/11.

(٣) E/CN.16/2013/3.

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نظرا لدوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقريرين الآنفين الذكر في الوقت المناسب،

نظرة تقييمية: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - ينوه بالتنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)، بتشيده تحديدا على طابع هذا التنفيذ من حيث كونه مشتركا بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعلى الأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها الجهة المنسقة للمتابعة الجارية للقمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢ - يحيط علما بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة، وبالموجزات التنفيذية لكل منها، المقدمة كإسهامات في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة والمنشور على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق الوثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

٣ - ينوه بتنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي، الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على الحاجة إلى مواصلة معالجة القضايا التي تم تحديدا كلا من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تصادفها كل منطقة في تنفيذ كل الأهداف والمبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٤ - يكرر الإعراب عن أهمية مواصلة عملية لتنسيق قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل، وتحديد المسائل التي تحتاج إلى تحسين، ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموما، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة تقديم المعلومات لقاعدة بيانات التقييم، التي يصونها الاتحاد الدولي للاتصالات، فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف التي حددها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث المعلومات المتعلقة بمبادراتها في قاعدة بيانات التقييم؛

٥ - يُبرَز الحاجة الملحة إلى إدراج توصيات الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة التي تتهدي بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٦ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على متابعة نتائج مرحلي حنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة، وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت إلى المجلس أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ ولاية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع مراعاة النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة؛

٧ - يلاحظ مع الارتياح انعقاد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٣ في حنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارها منبرا لأصحاب المصلحة المتعددين يستهدف تنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ مسارات عمل القمة؛

٨ - يطلب إلى الدول كافة أن تخطو، عند إقامة مجتمع المعلومات، خطوات لنفادي وتجنب اتخاذ أية تدابير انفرادية غير متوافقة مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة وتعطل تنفيذ سكان البلدان المتضررة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذا تاما وتعرق رفاههم؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي سلط الضوء عليه في تقرير الأمين العام عن تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية، خاصة أن الانتشار السريع للهواتف المحمولة منذ عام ٢٠٠٥ يعني أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستصبح في متناول أكثر من نصف سكان العالم، بما يتسق مع أحد أهداف القمة العالمية، ويعزز من قيمة هذا التقدم ظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الخدمات الصحية باستخدام الأجهزة المحمولة، وأداء الأعمال الزراعية عن طريق الأجهزة المحمولة، وإجراء المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة، وإنجاز الإجراءات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة، والحكومة الإلكترونية، والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية الإلكترونية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات؛

١٠ - يشير بقلق بالغ إلى أن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، وإلى أن الفائدة المرجوة من العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بقيت غير محققة بالنسبة إلى

أغلبية الفقراء، ويؤكد على الحاجة إلى تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو فعال من أجل سد الفجوة الرقمية؛

١١ - **يسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنشئ فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجه البلدان النامية عند الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل الافتقار إلى البيئة المواتية الملائمة، والموارد الكافية، والبنية التحتية، والتعليم، والقدرات، والاستثمار، والموصولية، فضلا عن المسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفعاتها، وبهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير الموارد الكافية وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

١٢ - **يسلم** أيضا بالنمو السريع لشبكات الوصول العريض النطاق، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، ويشير بقلق إلى وجود فجوة رقمية آخذة في الاتساع في توافر شبكات النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل وغيرها من المناطق الإقليمية، مع بقاء أقل البلدان نموا وأفريقيا باعتبارها قارة متخلفة عن ركب بقية العالم؛

١٣ - **يسلم** كذلك بأن الانتقال إلى بيئة تسودها الاتصالات بالأجهزة المحمولة يُحدث تغييرات كبيرة في نماذج الطريقة التي تُسير بها الجهات المشغلة أعمالها، وبأن هذا الانتقال يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة، والاستراتيجيات الحكومية والسبل التي يمكن بها استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

١٤ - **يسلم** بأنه، رغم كل التطورات والتحسين الملحوظ المسجل في بعض النواحي، لا تزال تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في العديد من البلدان النامية غير متاحة وأكبر من أن تتحملها غالبية السكان، خاصة من يعيشون في المناطق الريفية؛

١٥ - **يسلم** أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية في بعض الحالات آخذ هو أيضا في التغيير، من فجوة في توافر الإنترنت إلى فجوة في جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، ويسلم في هذا الصدد بضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

١٦ - **يُحيط علماً** بالتقرير المعنون "حالة شبكات النطاق العريض لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع"، للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية ويحيط علماً بالاهتمام الذي يتمثل في الجهود المستمرة للجنة النطاق العريض في تعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل إنشاء بيئة مؤاتية للموصولية بشبكات النطاق العريض، ولا سيما من خلال الخطط الوطنية للموصولية بالنطاق العريض والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل كفاءة التصدي لتحديات جدول أعمال التنمية بالقدر الملائم من التأثير وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

١٧ - **يلاحظ** أنه بينما تم وضع أساس متين لبناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات عدة فيما يتعلق ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي للتوسع في تنمية القدرات الشامل للمؤسسات والمنظمات والكيانات التي تتعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت؛

١٨ - **يقر** بالحاجة إلى التركيز على سياسات تنمية القدرات وعلى تقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز ما للأنشطة والمبادرات من تأثير على الصعيدين الوطني والمحلي في توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات شامل للجميع محوره الإنسان ووجهته التنمية؛

١٩ - **يلاحظ** أن المواضيع ما فتئت تبرز، من قبيل التطبيقات البيئية الإلكترونية، ومساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتواصل الاجتماعي، والفرضة والحوسبة السحابية والخدمات، وتوافر الإنترنت على الأجهزة المحمولة، والخدمات التي تقوم على الأجهزة المحمولة، وحماية الخصوصية الإلكترونية، والتمكين والحماية، لا سيما في ما يتعلق بالاستغلال والإساءة على الإنترنت اللتين تطلان فئات المجتمع الضعيفة، خاصة الأطفال والشباب؛

٢٠ - **يكرر** الإعراب عن أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية الموجودة بين البلدان وداخل المجتمعات، وأداة يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أن توحيد ومواءمة مؤشرات موثوق بها محدثة بانتظام ترصد أداء السلع والخدمات وكفاءتها وجودتها وتوافرها بأسعار معقولة، يمثلان أمرين ضروريين لتطبيق السياسات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

إدارة الإنترنت

٢١ - يعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدًا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى؛

٢٢ - يعيد أيضا تأكيد الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(٤)؛

تعزيز التعاون

٢٣ - يسلم بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها، على قدم المساواة، فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، ولكن ليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

٢٤ - يسلم أيضا بأن العملية المؤدية إلى تعزيز التعاون التي شرع فيها الأمين العام، والتي اشتركت فيها جميع المنظمات المعنية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٦، ستشمل جميع أصحاب المصلحة كلاً في دوره، وستنطلق بأسرع ما يمكن وفقاً للعملية القانونية وستستجيب للابتكارات؛ وبأن المنظمات المعنية ينبغي أن تبدأ في عملية ترمي إلى تعزيز التعاون تشمل جميع أصحاب المصلحة، وتمضي بأسرع ما يمكن وتستجيب للابتكار؛ وبأنه سيطلب إلى تلك المنظمات المعنية أنفسها تقديم تقارير أداء سنوية؛

٢٥ - يشير إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ١٩٥/٦٧، رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها، ووضع توصيات بشأن كيفية القيام بذلك التكاليف على نحو تام، وأنها طلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٤، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

(٤) انظر الوثيقة A/60/687.

٢٦ - يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة طلبت، في القرار ١٩٥/٦٧ إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كفالة التمثيل المتوازن بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون وأن يشمل مدعويين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

٢٧ - يلاحظ احتتام الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي عقده رئيس الفريق العام في جنيف في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، ويلاحظ أيضا أنه سيصدر استبيان لجمع إسهامات موضوعية من جميع أصحاب المصلحة وأن الاجتماع المقبل سيعقد في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويحيط علما بالتقرير عن التقدم المحرز في ذلك الإطار.

منتدى إدارة الإنترنت

٢٨ - يسلم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، مما يشمل المناقشة بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٢٩ - يسلم أيضا بنشأة مبادرات وطنية وإقليمية بشأن منتدى إدارة الإنترنت، وحدوث ذلك في جميع المناطق، وهي مبادرات تعالج قضايا إدارة الإنترنت التي تتسم بالأهمية والأولوية للبلد المنظم أو المنطقة المنظمة للمبادرة؛

٣٠ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(٥)، خاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

(٥) A/67/65-E/2012/8 و Corr.1.

٣١ - يلاحظ انعقاد الاجتماع السابع لمنتدى إدارة الإنترنت في باكو، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تحت العنوان الرئيسي "إدارة الإنترنت من أجل تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة"؛

٣٢ - يرحب بالاجتماع الثامن لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي ستضيفه حكومة إندونيسيا، والمقرر عقده في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بالي، ويلاحظ أن العملية التحضيرية للاجتماع أخذت بعين الاعتبار توصيات من تقرير الفريق العامل التابع للجنة والمعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت؛

نظرة مستقبلية^(٦)

٣٣ - يحث كيانات الأمم المتحدة التي لم تتعاون حتى الآن بشكل فعال في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية عن طريق منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة والالتزام بإنشاء مجتمع معلوماتي محوره الإنسان وشامل للجميع ووجهته التنمية، وعلى القيام بدور حفاز لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٧)؛

٣٤ - يهيب بجميع أصحاب المصلحة الإبقاء على هدف سد الفجوة الرقمية، بشئ أشكالها، باعتباره شاغلا ذا أولوية، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية وتواصل التركيز على سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها المراعية للفقراء، بما في ذلك الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القواعد الشعبية، بهدف تضيق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها؛

٣٥ - يحث جميع أصحاب المصلحة على منح الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تكون حافزا لوصول الجميع إلى الهياكل الأساسية للنطاق العريض بأسعار معقولة للبلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة بما يضمن قيام مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع ووجهته التنمية، ولتضيق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد؛

٣٦ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى استفادة الجميع في الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

(٦) انظر أيضا موجز هذا التقرير.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

٣٧ - يبحث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٨)؛

٣٨ - يهيب بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المختصة، وفقا لنتائج القمة العالمية، أن تستعرض وتعديل دورها المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية، وتحقيقا لذلك فهو:

(أ) يلاحظ مع التقدير ما أنجزته الشراكة المعنية بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أعمال؛

(ب) يشجع الدول الأعضاء على الاستجابة للدراسة الاستقصائية بشأن مقاصد وأهداف وغايات خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية في مرحلتها الأولى، التي عقدت في جنيف في عام ٢٠٠٣^(٩)؛ التي ستجرى في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من قبل الشراكة المعنية بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وذلك بغية الإسهام في تقريرها التقييمي النهائي بشأن إنجازايات القمة العالمية المقرر إصداره في عام ٢٠١٤ في المناسبة التي ينسقها الاتحاد الدولي للاتصالات، والمعنونة "المناسبة الرفيعة المستوى لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات" المقرر عقدها في شرم الشيخ، بمصر، في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛

(ج) يلاحظ انعقاد الدورة العاشرة للاجتماع العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في بانكوك، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والتي عززت قدرة الحكومات في مجال جمع البيانات الهامة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني؛

(د) يشجع الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك للتمكن من الرد بصورة مرضية على الدراسات الاستقصائية من قبيل الدراسة المستهدفة للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتية، وعلى تبادل المعلومات حول دراسات الحالة القطرية، والتعاون مع بلدان أخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(هـ) يشجع أيضا منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية على تعزيز عمليات تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفقر وفي القطاعات الرئيسية من أجل تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة حجم ذلك التأثير؛

(و) يهيب بالشركاء الدوليين في التنمية تقديم الدعم المالي من أجل زيادة تيسير بناء القدرات في البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها؛

٣٩ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم الاستعراض والعمل التقييمي اللذين تقوم بهما اللجنة فيما يتعلق بمتابعة القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومتي فنلندا وسويسرا لهذا الصندوق؛

٤٠ - يحث الأمين العام على ضمان استمرار عمل منتدى إدارة الإنترنت والهياكل التابعة له تحضيراً للاجتماع الثامن للمنتدى المقرر عقده في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والاجتماعات المقبلة للمنتدى، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت والتابع للجنة؛

٤١ - يشير إلى الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس التي طلب فيها إلى الجمعية العامة أن تقوم باستعراض شامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥، والفقرة ١٠٦ من برنامج عمل تونس، التي تقضي بأن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها جزءاً أساسياً من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

٤٢ - يشير أيضا إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ التي أعادت فيها الجمعية تأكيد دورها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية الذي سيجري بنهاية عام ٢٠١٥، على النحو المطلوب في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وقررت أن تنظر في طرائق ذلك الاستعراض بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛

٤٣ - يوصي، بالشروع في عملية تحضيرية ملائمة، بما يتسق مع عملية القمة العالمية ورهنا بما تقرره الجمعية العامة في هذا الشأن، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من مرحلتي القمة العالمية السابقتين وسائر الاجتماعات اللاحقة للقمة العالمية؛

٤٤ - يشير إلى الدور الذي تؤديه اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق في المتابعة على نطاق المنظومة، ولا سيما في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية؛

٤٥ - **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير المتعلق بتقييم الأنشطة المضطلع بها فيما يتصل بالقمة العالمية الذي يشكل أحد الأدوات القيّمة للمساعدة في أنشطة المتابعة، بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة العالمية؛

٤٦ - **يكرر تأكيد** أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، وبينما يقر بالمستوى المتميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تزيد من تعزيز أهداف القمة العالمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ترشيح مشاريعهم للحصول على جائزة مشروع العام التي تقدمها القمة العالمية، كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم التي تجريها القمة العالمية، مع التنويه بالتقرير المتعلق بالنماذج الناجحة المحققة في إطار القمة العالمية؛

٤٧ - **يطلب** إلى اللجنة أن تجمع مساهمات من جميع الميسرين وأصحاب المصلحة وأن تنظم مناقشة موضوعية خلال دورتها السابعة عشرة في عام ٢٠١٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وأن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٤٨ - **يطلب أيضا** إلى اللجنة أن تقدم، عقب انتهاء دورتها الثامنة عشرة، إلى الجمعية العامة، وهي تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥، استعراضها للتقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٤٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنويا تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وكذلك في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى بشأن تقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية؛

٥٠ - **يشدد** على أهمية تعزيز مجتمع المعلومات الشامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة اعتبارات نوع الجنس، والثقافة، والشباب، وسائر الفئات ناقصة التمثيل؛

٥١ - **يحيط علما** ويشجع الدول الأعضاء على الترويج للقمة العالمية الأولى للشباب المقرر عقدها في كوستاريكا، والتي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتمكين الشباب بصفقتهم المساهمين الرئيسيين في بناء مجتمع المعلومات وتوسيع نطاق الفرص والابتكارات؛

٥٢ - يوجب عرض مصر استضافة المناسبة التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، بعنوان "المناسبة الرفيعة المستوى لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات"، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في شرم الشيخ، والتي ستعنى باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، مع مراعاة طرائق الاستعراض العام الذي سينظر فيه في قرار الجمعية العامة المقرر اعتماده في الدورة الثامنة والستين للجمعية، بالتشاور مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية.

مشروع القرار الثاني

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها
حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء
القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها، وفي مواجهة التحديات
العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور العظيم الأثر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في
تشجيع وتمكين العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تسلم بدور العلم
والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، باعتباره دورا حيويا في
تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى أعمال اللجنة فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة
لأغراض الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث والسياسات الموجهة نحو التنمية
من أجل إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في
ذلك السياسات المتصلة بالحصول على المعلومات وإرساء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك
وتهئية بيئة مؤاتية،

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث.

وإذ يسلم بأن الثقافات والمعارف المكتسبة على الصعيد المحلي وعلى صعيد السكان الأصليين على مر العقود تمثل مسألة حاسمة لإيجاد حل للمشاكل المحلية،

وإذ يسلم أيضا بضرورة وضع نماذج جديدة للأعمال تتسم بالخضوع للمساءلة وتيسر ترقية الابتكار التكنولوجي ووصوله إلى الجهات المستفيدة،

وإذ يلاحظ أن نظم المعلومات الجغرافية والأدوات الجغرافية المكانية والتحليل توفر تطبيقات هامة في التخطيط والرصد الحضريين،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢١١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد التدابير اللازمة لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالجودة العالية لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للجمهورية الدومينيكية، ويرحب بالاستعراضات المقبلة للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر إجراؤها لكل من تايلند وعمان وفيت نام،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١١ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام ٢٠١٥، وكذلك إلى قرارات الجمعية العامة ١٢٩/٦٦، و ٢١١/٦٦، و ٢١٦/٦٦، التي تتناول، على التوالي، تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، والعقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في استفادة المرأة والفتاة من العلم والتكنولوجيا، وإدماج منظور يراعي نوع الجنس في السياسات والبرامج الإنمائية؛

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية في الوقت الراهن، وهما "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية" و "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل"،

وإذ يسلم بأن التعلم التعاوني والتعاون وتبادل أفضل الممارسات هي مسائل ذات أهمية مركزية في الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وتنظيم الأعمال الحرة، وأنها تنطوي على بناء القدرات الاستيعابية والإنتاجية على المستويين الفردي والتنظيمي،

وإذ يسلم أيضا بأنه رغم أن تسارع التوسع الحضري في البلدان النامية يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الكثيرين بتوفير فرص عمل وخدمات من أجل حياة أفضل، فإن ذلك لم يشمل الجميع وأنشأ عددا من التحديات الشاملة لعدة قطاعات أمام الحوكمة الحضرية، بما في ذلك الاختلالات في نوعية الحياة ومشاكل اجتماعية أخرى،

وإذ يلاحظ أن المدن هي مراكز للابتكار وأن مجمل نمو البلدان وتنميتها سيعتمد إلى حد بعيد على نجاح مدنها وقابليتها للسكنى واستدامتها،

وإذ يلاحظ أيضا أن التحديات التي تواجه المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة، تختلف كثيرا عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو وتتطلب تحليلا خاصا في سياق تدخلات العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلم بأن بمقدور العلم والتكنولوجيا والابتكار المساعدة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال تطبيق التكنولوجيات الرقيقة، والبسيطة، والجديدة، والناشئة، مع مراعاة النهج المبتكرة إزاء التخطيط الحضري والابتكار المؤسسي، ومساهمتها في الوقت نفسه في الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية للتحضر،

وإذ يسلم أيضا بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار هي عناصر ضرورية لاستدامة التنمية الحضرية، ولتوفير الحلول للتخفيف من تأثير تغير المناخ على سكان المدن المعرضين للتأثر،

وإذ يسلم كذلك بالدور الحاسم للإصلاحات المؤسسية والتمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، في إيجاد الحلول للتحديات المتصلة بالتحضر المستدام،

وإذ يلاحظ أن المعمار والهندسة يقترنان عند تخطيط المدن وتصميمها وبنائها وتزويدها بلوازمها وصيانتها، وأهما يتسمان بالنظرة الكلية والشمول ومراعاة الاحتياجات المحددة لجميع الناس، ذكورا وإناثا، وأهما يوفران في آخر المطاف أماكن يمكن للبشر العيش فيها بارتياح،

وإذ يلاحظ أنشطة الفريق الدراسي رقم ٥ التابع للاتحاد الدولي للاتصالات بغية معالجة الأبعاد البيئية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدن وإنشاء الاتحاد الدولي لفريق متخصص معني بالمدن الذكية المستدامة من أجل تحديد دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدن التي ترمي إلى أن تصبح مستدامة بيئيا،

وإذ يلاحظ أن التقرير العالمي المعنون "حالة شبكات النطاق العريض لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع"، يتسم بالأهمية للمدن والمجتمعات شبه الحضرية المستدامة، يقرر تقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

(أ) يهاب بالحكومات، فرديا وجماعيا، مراعاة استنتاجات اللجنة والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' إنشاء آليات للحوكمة تيسر الابتكار والتخطيط المجتمعي المبتكر والمتكامل والمتعدد التخصصات للمناطق الحضرية وشبه الحضرية. وينبغي أن تشمل المشاريع الحضرية مستخدمين نهائين مستهدفين ومشاركة من الإدارات المعنية المسؤولة عن التخطيط المكاني، والإسكان، والإمداد بالمياه، والإمداد بالطاقة، والتنقل، والاتصالات، والصحة والمرافق الصحية، والتعليم والتدريب على المهارات، والتصرف في النفايات، وحماية البيئة، والأمن، والقدرة على التكيف إزاء الكوارث؛

'٢' وضع أطر تنظيمية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية ترمي إلى إدراج قضايا الاستدامة في صلب المشاريع الحضرية ودعم النماذج التجارية التي تعزز الحلول الابتكارية؛

'٣' دعوة الحكومات المحلية إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق فوائد متبادلة، بما في ذلك دعم التعليم العالي والتدريب المهني في المهارات اللازمة لإيجاد قوى عاملة حضرية رفيعة المستوى؛

'٤' التشجيع على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البنية الأساسية للمدن، حسب الاقتضاء، لزيادة كفاءة الخدمات، والإمداد بالغذاء والتنقل، لضمان سلامة المواطنين وأمنهم وإنتاجيتهم؛ وللحد من الآثار البيئية؛

'٥' تشجيع البلديات أيضا على الانضمام إلى الشبكات الوطنية والدولية من أجل التعاون للتعلم من أفضل الممارسات في المدن الواقعة في مناطق وبلدان أخرى؛

٦' تقديم الدعم للبحوث التعاونية التي تشرك الجامعات والبلديات بشأن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للتحضر، وذلك بهدف دعم اتخاذ سياسات عامة مستنيرة؛

٧' استخدام أدوات محاكاة تقوم على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتقدير الاحتياجات المستقبلية من الأغذية والمياه والطاقة والإسكان والنقل وسائر الخدمات، من قبيل التعليم، والصحة، والمرافق الصحية، وإدارة النفايات، والاتصالات، والأمن، في المناطق الحضرية المتوسعة، أيضا مع مراعاة تقديرات النمو في الدخل لأغراض التخطيط؛

٨' وضع خطط للتوسع الإقليمي تراعي الطلب المُقدَّر على الخدمات الأساسية والبنى التحتية اللازمة للأعداد المتزايدة من السكان في المدن والمناطق شبه الحضرية والريفية المحيطة بها؛

٩' الترويج لاعتماد تكنولوجيات الزراعة الحضرية بوصفها وسيلة لتكملة الدخل والإمداد بالأغذية؛

١٠' الترويج أيضا للتكنولوجيات ونماذج الأعمال التي تعزز المساكن الفعالة من حيث الموارد والتي يمكن تحمل تكلفتها المخصصة لفئات الدخل المنخفض التي تعيش في الأحياء الفقيرة، إضافة إلى السكان الجدد في المناطق الحضرية؛

١١' استكشاف علاقات التعاون الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الممكنة، ولا سيما بين البلديات وغيرها من أنماط الحكم المحلي، بشأن تحسين قدرة المدن والمناطق شبه الحضرية على التكيف في مواجهة الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، على سبيل المثال بمساعدة نظم الإنذار المبكر؛

(ب) يُشجّع كل من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

١' فيما يتعلق باللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن تواصل دورها كحاملة لواء الابتكار وتقديم المشورة رفيعة المستوى للمجلس والجمعية العامة بشأن المسائل ذات الصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار، وتوعية مقرري السياسات بعملية الابتكار، وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية من أجل الاستفادة من هذا الابتكار؛ وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الجديدة في مجال

الابتكار التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة أمام البلدان النامية، ولا سيما أمام الحكومات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفرداى أصحاب الأعمال؛

٢' توفير منتدى من أجل بناء مستودعات لأفضل الممارسات، والنماذج المبتكرة المحلية الناجحة، ودراسات الحالات الإفرادية، والخبرة في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار في علاقة تعاونية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الاستدامة والإدارة، ولتوفير الحلول لمواجهة التحديات في القطاعات الحضرية الرئيسية في البلدان النامية بالنظر إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة؛

٣' التوعية في دوائر تقرير السياسات الحضرية بدور العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار، ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تيسير التخطيط الإقليمي المتكامل والتصميم المكاني واستهلاك الموارد المستدام، والإدارة الفعالة للخدمات في المدن والمجتمعات شبه الحضرية بطريقة تراعي الشؤون الجنسانية؛

٤' وضع نهج منظم من أجل وضع استراتيجيات متصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما يشمل معايير وتعريفات مواءمة؛

٥' فيما يتعلق باللجنة والأونكتاد، تعزيز التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عنصرا أساسيا وتمكينيا في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار في إطار استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

٦' السعي بصورة استباقية لإيجاد التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها في تعاون وثيق مع الوكالات المتصلة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

٧' التخطيط لتقديم معلومات محدثة عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والتحديات التي جوهت، في تنفيذ التوصيات؛

٨' تشجيع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة على تقديم مساهمات في مداورات اللجنة بشأن السياسات وفي وثائقها، وذلك للإبلاغ عن التقدم المحرز خلال الدورات السنوية للجنة، وتحسين مراعاة المنظور الإنساني في عمليات استعراض السياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، عند الاقتضاء؛

٩' إبراز أهمية عمل اللجنة المتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقيام رئيس اللجنة بتقديم تقرير إلى استعراضات المجلس الملائمة واجتماعاته، بما يشمل الاجتماعات المتصلة بعملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وسياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) يشجع المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

١' استكشاف نماذج للتمويل المبتكر بوصفها وسيلة لتيسير الاستثمارات في تكرار الحلول القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار للتحديات الماسة أمام المجتمعات واحتياجات البنى التحتية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إدارة المدن والمجتمعات شبه الحضرية في البلدان النامية؛

٢' إنشاء منتديات للعلم والتكنولوجيا والابتكار لتعمل بمثابة مستودعات مفتوحة لتبادل وإتاحة المعارف والمعلومات والتجارب وأفضل الممارسات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تعنى بالاحتياجات الخاصة لعملية التحضر والتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة؛

٣' تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والشبكات الاجتماعية والعلمية ذات الصلة للتشجيع على "تداول الأدمغة" ومجتمع المعرفة العالمي؛

٤' تيسير أنماط التعاون فيما بين الجامعات التي تشمل عمليات تبادل الطلاب والأساتذة، والتنقل في اتجاهين، والبحوث التعاونية الرامية أساسا إلى زيادة قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتداول المعارف العابرة للحدود والمناطق الإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛

٥' دعم عمليات التعاون المشتركة بشأن بناء القدرات في مجال الموارد البشرية والبنية التحتية العالمية المكرسة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء - مشروع مقرر يُراد من المجلس أن يعتمده

٢ - توصي اللجنة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة عشرة وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها المقدمة إلى الدورة السابعة عشرة للجنة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة عشرة^(١٠)؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت والوثائق المقدمة إلى الدورة السابعة عشرة للجنة على النحو المبين أدناه:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

المواضيع ذات الأولوية:

(أ) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

١' نظرة تقييمية: مرور عقد على مساهمات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الأهداف الإنمائية للألفية؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصلين السادس والسابع.

(١٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ١١ (E/2013/31).

٢' نظرة مستقبلية آفاق العلم والتكنولوجيا والابتكار أغراض خطة التنمية
لما بعد عام ٢٠١٥.

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية
والاقتصادية الشاملة.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- ٤ - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة الثامنة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة ووثائقها.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة.

جيم - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

٣ - يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية
بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ١٠١/١٦

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في
دورتها السادسة عشرة

تحيط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علما بالوثيقتين

التاليتين:

(أ) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض

استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية (E/CN.16/2013/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل

مجتمع رقمي شامل (E/CN.16/2013/3).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

٤ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسابعة المعقودة في ٣ و ٤ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/68/65-E/2013/11)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع الفريق الذي ينعقد ما بين دورات التابع للجنة، الذي عقد في ليمّا، في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (E/CN.16/2013/CRP.1).

٥ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، تولى مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ورئيس أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، عرض تقرير الأمين العام.

٦ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، قدمت عروض من كل من حمدون توريه، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ويانيس كاركلينش، المدير العام المساعد للاتصالات والمعلومات بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وديفيد سوتر، من شركة ICT Development Associates؛ وماركوس كومر، نائب رئيس السياسات العامة في جمعية الإنترنت.

٧ - وأدلى بيانات ممثلو كل من تونس، والمملكة العربية السعودية، والهند، ولافتيا، والصين، وجمهورية إيران الإسلامية، والنمسا، والسويد، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والبرازيل، وبيرو، والبرتغال، وكوستاريكا، والسلفادور، وجمهورية ترازيا المتحدة.

٨ - وأدلى المراقب عن كينيا ببيان.

٩ - وأدلى ببيان أيضا ممثل غرفة التجارة الدولية - العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات، وهي منظمة غير حكومية.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، رد أعضاء فريق النقاش التالية أسماؤهم على ما أبدته الوفود من تعليقات وما طرحته من أسئلة، وهم: ماركوس كومر، نائب رئيس السياسات العامة في جمعية الإنترنت؛ والمدير العام المساعد للاتصالات والمعلومات، بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وممثل منتدى إدارة الإنترنت.

١١ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، قدم بيتر ماجور (هنغاريا)، نائب رئيس اللجنة ورئيس الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون التابع للجنة، عرضاً عن نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل، المعقود في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو في جنيف. وفي الجلسة نفسها، شارك الرئيس في حوار مع ممثلي كل من اليابان، والصين، وسري لانكا، وسويسرا، والسويد، والفلبين، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك.

١٢ - ورد ممثل الأمانة العامة للأمم المتحدة على أسئلة طرحتها الوفود.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة يوم ٣ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تولى إدارته حمدون توريه، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وشارك فيه الأشخاص التالية أسماؤهم: دينيس سفيردولوف، نائب وزير الاتصال ووسائل الإعلام بالاتحاد الروسي؛ وبيدرو سيباستياو تيتا، وزير الدولة لتكنولوجيا المعلومات في أنغولا؛ واجان - بيير بيتي بي إسام، وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامرون؛ وفورتوناتو دي لا بينينا، وكيل وزارة العلم والتكنولوجيا بالفلبين؛ وتسيليسو موخوسي، وزير الاتصالات والعلم والتكنولوجيا في ليسوتو. وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، أدلى بيان كل من ديريتسيون غريميكاييل، وزير الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بإثيوبيا؛ وويبي ماغاغولا، وزيرة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا بسوازيلند. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي أيضاً ببيان.

١٤ - وأدلى مدير المناقشة ببيان.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٥ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، قدمه الرئيس، ميغيل بالومينو دي لا غالا (بيرو)، بناء على مشاورات غير رسمية، وعممه في ورقة غير رسمية.

١٦ - وقدم رئيس اللجنة توضيحا فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

١٧ - وأقرت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

الموضوعان ذوا الأولوية:

- (أ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية
- (ب) خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل

١٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها الثانية والخامسة والسادسة والسابعة، المعقودة في ٣ و ٥ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية (E/CN.16/2013/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل (E/CN.16/2013/3)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع الفريق الذي ينعقد ما بين الدورات التابع للجنة، الذي عقد في ليمّا، في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (E/CN.16/2013/CRP.1).

١٩ - وفي الجلسة الخامسة، عرض مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرين للأمين العام.

٢٠ - وأدلت بيان شيرلي مالكوم، رئيسة مديريةية التعليم والموارد البشرية، في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم، وعضو المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا للتصدي للتحديات الإنمائية

٢١ - في الجلسة الثانية للجنة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة بشأن موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا للتصدي للتحديات الإنمائية، أدارته شيرلي مالكوم، رئيسة مديريةية التعليم والموارد البشرية، في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم، وعضو المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، وشارك فيه الأشخاص التالية أسماؤهم: بيدرو كرييسو ألفيزوري، نائب وزير العلم والتكنولوجيا بجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات؛ ولحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بالمغرب؛ وهنري

دزينوتيو، وزير العلم والتكنولوجيا زيمبابوي؛ وإيتا أوكون باسي إيوا، وزير العلم والتكنولوجيا بنيجيريا؛ وغنيسا إيساي كوناتي، وزير البحث العلمي بوركينا فاسو؛ ورينيه راميريس، وزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ياكوادور؛ وتيسا فيتارانا، الوزير الأول للشؤون العلمية بسري لانكا؛ وويليام كولغالايزير، مستشار وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وإرليندا هاندال، نائبة وزير العلم والتكنولوجيا بالسلفادور؛ وفورتوناتو دي لا بينيا، وكيل وزارة العلم والتكنولوجيا بالفلبين؛ وجيرمايا سوكان، نائب وزير التخطيط القطاعي والإقليمي بليبيريا.

٢٢ - وشارك في المناقشة التفاعلية أيضا ممثلو كل من مصر، وعمان، وزامبيا، والصين، وبنغلاديش، وتونس.

٢٣ - وقدم مدير الجلسة عرضا موجزا للمناقشة.

حلقة النقاش بشأن موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية

٢٤ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة حلقة نقاش بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية"، أدارها بانجي أويلاران - أوينكا، مدير شعبة الرصد والبحوث ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والأستاذ في المركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصاديين والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا.

٢٥ - وقدمت عروض من كل من موفوتشون، ممثل عمدة شنغهاي ونائب الأمين العام للحكومة الشعبية لبلدية شنغهاي، وشييرا نارانغ سوري، نائبة رئيس الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم؛ وريك روبنسون، المهندس المعماري التنفيذي في منظمة المدن الذكية.

٢٦ - وأدلى بيانات ممثلو كل من الفلبين، وبيرو، وكوستاريكا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، ومالطة، والمكسيك.

٢٧ - وأدلى كل من المراقب عن كينيا والمراقب عن سيراليون ببيان.

٢٨ - وأدلى ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات ببيان.

٢٩ - ورد أعضاء حلقة النقاش على ما أبدته الوفود من تعليقات وما طرحته من أسئلة.

حلقة النقاش بشأن موضوع خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل

٣٠ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة حلقة نقاش بعنوان "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل"، أدارها داريل أوين، كبير مستشاري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مبادرة النطاق العريض، بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٣١ - وقدمت عروض من كل من سيرجيو بيرتولوتشي، مدير البحوث والحوسبة العلمية، بالمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية؛ وأحمد عيسى، رئيس منظمة مدينة القضاة الرقمية، بالسودان.

٣٢ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من الجمهورية الدومينيكية، والهند، والبرازيل، وكوبا، والنمسا.

٣٣ - وأدلى المراقب عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ببيان.

٣٤ - وأدلى ببيانين ممثلًا كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٥ - وأدلى ببيان أيضا ممثل غرفة التجارة الدولية - العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات، وهي منظمة غير حكومية.

٣٦ - وفي الجلسة السادسة نفسها، أدلى ببيان مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيس أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٣٧ - وقدم رئيس اللجنة عرضا عن الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين، وكينيا، وكوستاريكا.

٣٩ - وأدلى ببيان الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

- ٤٠ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، مقدم من الرئيس ميغيل بالومينو دي لا غالا (بيرو)، بناء على مشاورات غير رسمية، وعمم باللغة الإنكليزية فقط.
- ٤١ - وأبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٤٢ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانين ممثلا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين.
- ٤٣ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

- ٤٤ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تحيط علما بالوثيقتين التاليتين (انظر الفصل ١، الفرع جيم، المقرر ١٠١/١٦):
- (أ) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية (E/CN.16/2013/2)؛
- (ب) تقرير الأمين العام عن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل (E/CN.16/2013/3).

الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها الرابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، واستمعت إلى بيان استهلاقي أدلى به ممثل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

عرض استعراض الجمهورية الدومينيكية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٦ - أدلى ممثل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ببيان.

٤٧ - وأدلت ببيان ليحيا أمادا ميلو دي كاردونا، وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية.

٤٨ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من السلفادور، والمكسيك، وبيرو، وعمان، وفرنسا، وبربادوس، والولايات المتحدة الأمريكية، وكولومبيا، وليسوتو، والهند، والصين، وكينيا، ومالطة.

٤٩ - وردت وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية على ما أبدته الوفود من تعليقات وما طرحته من أسئلة.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة السابعة عشرة للجنة

٥٠ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥١ - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها السابعة عشرة:
الرئيس:

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

نواب الرئيس:

جان - بيير بيتي بي إسام (الكاميرون)

ماجد المزيدي (المملكة العربية السعودية)

بيتر ماجور (هنغاريا)

الكساندر مورا (كوستاريكا)

٥٢ - وأجلت اللجنة انتخاب مقرر الدورة المقبلة.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة ووثائقها

٥٣ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها السابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة عشرة ووثائقها.

٥٤ - واعتمدت جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة عشرة ووثائق الدورة، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادهما (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة

- ٥٥ - في الجلسة السابعة للجنة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان معروضا على اللجنة مشروع التقرير عن دورتها السادسة عشرة (E/CN.16/2013/L.1).
- ٥٦ - وعرض المقرر موشي كاو (ليسوتو) مشروع التقرير.
- ٥٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن دورتها السادسة عشرة وعهدت إلى المقرر بإكماله.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٥٨ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها السادسة عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعقدت اللجنة سبع جلسات (من الأولى إلى السابعة).

٥٩ - وافتتح الدورة رئيس اللجنة ميغيل بالومينو دي لا غالا (بيرو) الذي أدلى ببيان.

٦٠ - وفي الجلسة الأولى أيضا، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، أدلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ببيان.

٦١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الأشخاص التالية أسماؤهم ببيانات: حمدون توري، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ورولف - ديتير هوير، المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية؛ وجوزيف الهادف، نائب رئيس مبادرة الأعمال التجارية لدعم مجتمع المعلومات التابعة لغرفة التجارة الدولية؛ وكارلوس أفونسو، المدير التنفيذي لمعهد نواة البحوث والدراسات والتدريب بالبرازيل.

باء - الحضور

٦٢ - حضر الدورة ممثلو ٤١ دولة عضوا باللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وممثلون للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وممثلون للمجتمع المدني وكيانات الأعمال التجارية. وترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2013/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦٣ - كانت اللجنة قد انتخبت بالتركية، في الجلسة السابعة من دورتها السادسة عشرة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعضاء مكتب دورتها السابعة عشرة التالية أسماؤهم:

الرئيس:

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

نواب الرئيس:

ماجد المزيد (المملكة العربية السعودية)

جان - بيير بيتي بي إسام (الكاميرون)

بيتر ماجور (هنغاريا)

الكساندر مورا (كوستاريكا)

٦٤ - وانتخبت اللجنة، في جلستها الأولى، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، موشي كاو (ليسوتو) نائبا لرئيس اللجنة، بما أن ثاتو ريجينا موسيسيلي (ليسوتو) لم يعد باستطاعتها العمل بتلك الصفة. وفي الجلسة نفسها، عينت اللجنة السيد كاو ليعمل بصفته مقررا للدورة السادسة عشرة للجنة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الدورة

٦٥ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وعقب بيانين أدلى به كل من ممثل كوبا وزمبابوي، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة وأقرت تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.16/2013/1. وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٣ - الموضوعان ذوا الأولوية:
 - (أ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية؛
 - (ب) خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل.
- ٤ - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة السابعة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة ووثائقها.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة.

٦٦ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح، بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية عممت بالغة الإنكليزية فقط.

هاء- الوثائق

٦٧ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة في مرفق هذه الوثيقة.

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
E/CN.6/2013/1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال
A/68/65-E/2013/11	٢	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.6/2013/2	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية
E/CN.6/2013/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل
E/CN.16/2013/L.1	٧	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة
E/CN.16/2013/CRP.1	٢ و ٣	تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع الفريق الذي ينعقد ما بين الدورات التابع للجنة، الذي عقد في ليمّا، في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
E/CN.16/2013/INF/1		قائمة المشاركين

